

حماية البيئة في العراق: التحديات القانونية وآفاق التوافق مع المعايير الدولية

د. سالم أنور احمد العبيدي

كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة كركوك

salimanwar@uokirkuk.edu.iq

<https://orcid.org/0009-0008-1130-9210>

الملخص

تواجه البيئة في العراق تحديات كبيرة نتيجة للتدهور البيئي الذي يشمل التلوث، تدهور الموارد الطبيعية، والتغير المناخي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين وصحة النظام البيئي. في هذا البحث، يتم تحليل التحديات القانونية المتعلقة بحماية البيئة في العراق، مع التركيز على مدى ملاءمة التشريعات الوطنية العراقية مع المعايير الدولية لحماية البيئة. يتناول البحث القوانين البيئية العراقية الحالية مثل قانون حماية وتحسين البيئة، ويستعرض مدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. كما يناقش البحث القصور في النظام التشريعي العراقي في مواجهة التحديات البيئية، ويستعرض المعوقات القانونية التي تعترض تنفيذ السياسات البيئية.

يهدف البحث إلى تقديم توصيات قانونية لتحسين إطار العمل التشريعي البيئي في العراق بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتحديد سبل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدهور البيئي وضمان التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، التشريعات البيئية، العراق، المعايير الدولية، التغير المناخي، التنوع البيولوجي، التنمية المستدامة.

المقدمة

تعد البيئة أحد أهم مكونات الحياة الإنسانية، إذ ترتبط بشكل وثيق بمقومات الحياة الأساسية مثل الهواء والماء والتربة. في العراق، تشهد البيئة تحديات جسيمة بفعل الأنشطة البشرية غير المنظمة، الحروب المتعاقبة، والتغيرات المناخية، مما أدى إلى تدهور الموارد الطبيعية وزيادة معدلات التلوث. وقد أصبح من الضروري إيجاد أطر قانونية واستراتيجية شاملة لحماية البيئة، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على الإطار القانوني لحماية البيئة في العراق، ومدى ملاءمة هذه التشريعات للمعايير الدولية. يتناول البحث التحديات التي تواجه القوانين البيئية، وي طرح الحلول العملية لتجاوز هذه التحديات. إضافة إلى ذلك، يبحث في كيفية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، بما يعزز الالتزام بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للتغير المناخي.

إشكالية البحث: على الرغم من وجود قوانين وتشريعات بيئية في العراق، مثل قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ وقانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠، إلا أن تطبيقها يعاني من قصور نتيجة عدة عوامل، أبرزها ضعف البنية التحتية، قلة الوعي البيئي، والتحديات السياسية والاقتصادية. ومن هنا تنبع الإشكالية الرئيسية: **ما مدى فاعلية الإطار القانوني العراقي في حماية البيئة؟ وكيف يمكن تحسين هذا الإطار بما يتوافق مع المعايير الدولية لتحقيق الاستدامة البيئية؟

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة في العراق، وتحليلها في ضوء المعايير الدولية. كما يتبع منهج المقارنة لتقييم مدى توافق التشريعات العراقية مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين: المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة - المطلب الأول: تعريف البيئة. - المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لحماية البيئة. المبحث الثاني: الإطار القانوني والاستراتيجي لحماية البيئة في العراق. - المطلب الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة في العراق. - المطلب الثاني: الاستراتيجية البيئية الوطنية العراقية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة

تُعد البيئة إطاراً متكاملًا تتفاعل فيه العناصر الطبيعية والبشرية بطريقة ديناميكية تضمن استمرارية الحياة على الأرض. من الناحية المفاهيمية، يُشير مصطلح "البيئة" إلى المنظومة التي تشمل الموارد الطبيعية مثل الهواء، والماء، والتربة، والكائنات الحية، إضافة إلى المكونات الصناعية والبشرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام. يمثل فهم البيئة وإدراك علاقتها الوثيقة بالحياة الإنسانية أساساً لتطوير السياسات والتشريعات الرامية إلى حمايتها من التدهور والتلوث. وتعتمد البيئة في توازنها على مفهوم الاستدامة، الذي يهدف إلى ضمان استغلال الموارد الطبيعية بطريقة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. في هذا السياق، تُبرز الأطر المفاهيمية للبيئة أهمية التكامل بين الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية في صنع القرار، مما يُشكل قاعدة للتعامل مع القضايا البيئية المعاصرة، مثل تغير المناخ، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي.

المطلب الأول: تعريف البيئة

البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها البيئة فنقول البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الصحية، والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية. ويعنى ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات وقد ترجمت كلمة Ecology إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Haeckel عام ١٨٦٦م بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes ومعناها مسكن، و Logos ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن

أيضاً دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء^١. أما تعريف البيئة قانونياً فقد اختلفت التشريعات في مسألة تعريف البيئة، فقد عرفها المشرع العراقي في القانون المرقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ بأنها "المحيط بكافة عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية، والتأثيرات الناتجة عن نشاطات الانسان الاقتصادية والثقافية والاجتماعية"^٢.

ونرى أن القانون العراقي في تعريفه للبيئة يقتصر على عنصرين أساسيين هما: عناصر البيئة الطبيعية المادية والعناصر الصناعية، في حين يرى القانون المصري ان البيئة تشمل: الماء، الهواء، التربة، وما تحتويه من كائنات حية (البيئة الطبيعية) وتشمل ايضا كافة المرافق والمنشآت التي يقيمها الانسان لإشباع حاجاته (البيئة الوضعية)^٣. من خلال التعريف الذي جاء به قانون البيئة لمصر المرقم ٤، لسنة ١٩٩٤ / مادته ١ الفقرة الأولى عرف البيئة بأنها " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما تحتويه من مواد وما يحيط به من ماء وهواء وتربة وما يقيمه الانسان من منشآت"^٤. يلاحظ على هذا النص أنه يوحي بأن المشرع المصري قد أخذ بالمفهوم الواسع للبيئة الذي يشمل الوسط الطبيعي والوسط الصناعي، ولكن المشرع المصري عادة مرة أخرى وناقض موقفه هذا في الفقرة التاسعة من المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة حينما حدد المقصود بحماية البيئة بأنها "المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال من حدة التلوث، وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية، والأراضي والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى"، فهذه الفقرة توحي بأن المشرع المصري يتبنى المفهوم الضيق للبيئة والذي يقصرها على الوسط الطبيعي فقط، وهذا يدل على سوء الصياغة القانونية. وقد عرف قانون البيئة اللبناني رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠٠٢ كلمة بيئة بأنها: "المحيط الطبيعي أي الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي والاجتماعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية كافة، ونظم التفاعل داخل المحيط وداخل الكائنات وبين المحيط والكائنات"^٥.

أما قانون البيئة الجزائري رقم (١٠)، لسنة ٢٠٠٣ اكتفى بالإشارة ضمناً إلى تعريف البيئة: المادة ٨ و ٩ من قانون البيئة الجزائري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣، وعرف البيئة بموجب المادة ٤ من القانون رقم ١٠-٠٣ الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنها "تتكون من الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية، كالهواء والماء والأرض وباطنها والنباتات والحيوانات، بما في ذلك الموروث التراثي، وأشكال تفاعل هذه الموارد فيما بينها، وكذلك الأماكن ومعالم ومناظر الطبيعة"^٦.

نظراً لأهمية البيئة في حياة الأفراد وهناء معيشتهم، وكذا تطورهم ودوام استمراريتهم. فقد أقر بحق المواطن في بيئة سليمة خالية من الأضرار، وأسند للدولة مهمة الحفاظ على البيئة والعناية بعناصرها المختلفة، كما ألزم القانون بتحديد واجبات الأشخاص أدوارهم لحماية البيئة. وهذا بنص المادة ٦٨ من الدستور، والمستخلص من هذا التعريف أن مشرع الجزائر ركز على مفهوم البيئة الواسع، والذي يعني

شمولها الكلي من الوسط الطبيعي الشامل للعناصر الطبيعية، بما تحتويه من مياه وهواء وتربة، والمواقع الأثرية والسياحة، والتراث الفني المعماري، والمنشآت الصناعية وغيرها.

مما سبق تبين لنا أن مفهوم البيئة هو الإطار الذي يمارس الإنسان فيه حياته، وتضم عناصر مادية توفر متطلبات الحياة فهي تشمل جميع الكائنات الحية من انسان ونبات وحيوان وكل ما يحيط به من ماء وهواء وتربة، وتبين ضرورة الاعتناء بها والمحافظة عليها للعيش حياة صحية خالية من الملوثات والمشاكل التي تسبب الأمراض للإنسان مما له تأثير واضح على حياة المجتمع الاقتصادية.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لحماية البيئة

التلوث البيئي بات يشكل تهديداً جسيماً يطال كوكب الأرض بكافة مكوناته، ما يضع البشرية أمام مسؤولية مشتركة للحفاظ على البيئة وحمايتها من المخاطر المحدقة. فالبيئة بجميع عناصرها الطبيعية وما تحويه من كائنات حية مهددة بالتدهور والبوار نتيجة الأنشطة البشرية غير المسؤولة. لهذا، أصبح من الضروري التحرك الفوري والسريع لمواجهة هذا التحدي من خلال اتخاذ تدابير شاملة على المستويين الفردي والجماعي. يجب أن يشمل هذا التحرك الامتناع عن كافة الأفعال التي قد تزيد من التلوث، سواء بالسلوك السلبي أو الإيجابي، مع العمل على إزالة المخلفات الملوثة ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم المشكلة. ويتطلب ذلك التزاماً جماعياً بالتعاون والتكاتف للحد من الملوثات البيئية، بالإضافة إلى البحث المستمر عن الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة ووضع الحلول المستدامة لها. من حق كل إنسان العيش في بيئة سليمة ونظيفة خالية من الملوثات. وعلى وجه الخصوص، يتحمل أصحاب المصانع والمشروعات الكبرى مسؤولية قانونية وأخلاقية لضمان أن أنشطتهم لا تشكل خطراً على البيئة. فلا يجوز أن تتحقق المكاسب المادية الفردية على حساب صحة العامة وسلامة النظام البيئي. لذلك، ينبغي إخضاع هذه المشاريع لدراسات شاملة لتقييم تأثيراتها البيئية على المدى البعيد قبل منحها التراخيص اللازمة، مع اتخاذ كافة الاحتياطات الضرورية لتجنب الآثار السلبية المحتملة. يتعين أيضاً الالتزام بالمبادئ البيئية الأساسية لضمان تحقيق بيئة صحية ومستدامة، ومنها:

١. مبدأ الوقاية: الذي يهدف إلى اتخاذ إجراءات استباقية للحد من مسببات التلوث قبل وقوعها.
٢. مبدأ الحيطة والحذر: الذي يقتضي عدم اتخاذ أي إجراء قد يضر بالبيئة دون التأكد من خلوه من المخاطر.
٣. مبدأ التنمية المستدامة: الذي يعزز حقوق الأفراد في العيش ضمن بيئة خالية من التلوث، باعتبارها جزءاً من حقوق الإنسان الأساسية.

إن تبني هذه المبادئ والعمل على تطبيقها من خلال التشريعات والسياسات البيئية الفعالة يمثل خطوة ضرورية لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، لضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

أولاً/ مبدأ الوقاية: على الرغم من أن هذا المبدأ لم يعد كافياً ورائداً ، خصوصاً بعد التطور التكنولوجي الكبير وما يرافقه من عناصر ملوثة للبيئة قد تكون مؤكدة أو على الأقل تعمل أو تجلب الضرر على المدى البعيد مثل استخدام المواد الحافظة بعلب الطعام لذلك يعمل القانون على استخدام تقنية الحظر أو المنع أو العمل على اتخاذ التدابير الوقائية وحصره في اضيق نطاق سواء كان الضرر مؤكد من الناحية العلمية أو من المحتمل وقوعه^٧. ومما ينبغي الإشارة إليه ان مبدأ الوقاية مبدأ قديم يتم اللجوء إليه في الأحوال التي تكون الأضرار البيئية فيها معلومة وثابتة على وجه اليقين العلمي، ولكن إذا كانت هذه فكرة التقليدية قد أفلحت في الماضي في حماية البيئة لكون الأضرار البيئية كانت معلومة وثابتة إلا أنها أصبحت غير كافية وحدها لتوفير الحماية اللازمة للبيئة؛ بسبب ظهور مشاكل جديدة تحيط بالوسط البيئي تزامنت مع التطورات العلمية في مختلف مجالات الحياة، فالأضرار التي يمكن أن تنجم عن تلك التطورات غالباً ما تكون غير ثابتة على وجه اليقين وعليه فإن تطور تلك المخاطر وتزايد وتعقد المشاكل التي تواجهها البيئة في عصرنا الحالي أدى إلى ظهور مبدأ جديد عرف بمبدأ (الحيطة) الذي يهدف إلى منع وقوع الأضرار التي يثار الشك حولها وعدم توافر الأدلة العلمية التي تؤيد هذا الشك^٨.

ثانياً/ مبدأ الحيطة والحذر: يقصد به اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر الهدف منها حماية البيئة من أضرار قد تصيبها نتيجة نشاطات معينة التي تؤدي إلى اضرار ممكن أن تتحقق على المدة البعيد على الرغم من عدم وجود علم يقيني بوقوع هذه الأضرار لذا يجب على الجهات المعنية اتخاذ كافة الاجراءات الوقائية من اجل تحقيق الحماية المدنية الناجحة خاصة وان الأضرار قد تكون في غاية الخطورة وقد يصعب اثباتها والتعويض عنها مستقبلاً بعد وقوعها، مما تؤدي الى مسؤولية الأجهزة الإدارية التي قد تكون قصرت في تقدير أضرار تلك الأنشطة وسمحت بإقامتها وعدم اتخاذها لمبدأ الحيطة والحذر قبل السماح لتلك المشاريع أو النشاطات، ولتجنب تلك المسؤولية يجب على تلك الأجهزة المعنية أن تواجه تلك الأخطار كما لو كانت مؤكدة الوقوع على الرغم من أنها تتعامل مع ضرر محتمل الوقوع وليس بمؤكد، وإن المسؤولية التقصيرية تقوم على ضرر أو خطأ ثابت الوقوع وليس محتمل والذي يقوم على عاتق صاحب المشروع وهو الأقدار على بيان عدم وقوع أي ضرر محتمل^٩. يمكن القول بأن مبدأ الحيطة يتحقق بإتخاذ التدابير اللازمة لإستدراك أو تجنب الضرر والحد من آثاره المحتملة، ويمكن التعبير عن الفكرة العامة التي يدور حولها هذا المبدأ بأنه يجب القيام بإتخاذ التدابير اللازمة في الأحوال التي يكون هنالك سبباً يكفي للإعتقاد بأن نشاط ما أو منتج معين قد يسبب أضراراً خطيرة على الصحة أو البيئة غير قابلة للإصلاح واستعادة الحال إلى ما كانت عليه، ولو لم تكن هنالك علاقة سببية ثابتة على وجه اليقين بين هذا النشاط أو المنتج، فعلى صانعي القرار إنطلاقاً من المعلومات العلمية المتاحة في اللحظة الحاضرة أن يتصرفوا قبل وقوع الضرر، وبعبارة أدق قبل توافر المعلومات الأكيدة بشأن وقوع الضرر^{١٠}.

ثالثاً/ مبدأ التنمية المستدامة: يقصد بالتنمية المستدامة هو "إعمار الأرض بصورة متواصلة غير منقطعة فالاستدامة تعني الدوام والاستمرار"، ومما لا يقبل الشك أن تلوث البيئة واستنزافها ينافي هذا المبدأ، إن الأرض تعيش عليها الأجيال القادمة ولا تلبي احتياجات الأجيال الحالية فقط بالاستعمال الرشيد لمواردها وأن تترك للأجيال القادمة نصيبها من تلك الموارد، فالإنسان هو الغاية والهدف للتنمية البيئية فالتنمية المستدامة لا تقتصر على تنمية عناصر البيئة فقط وإنما تعمل على التنمية البشرية فزيادة أعداد السكان خاصة في الدول المتخلفة يعمل على استنزاف الموارد البيئية خاصة المياه والتي تعمل بعض الدول على تقليل الفاقد من تلك المياه والتي تهدر على الري بدون ترشيد أو استخدام وسائل الري بالتنقيط والتقليل من استخدام المياه في الاحتياجات المنزلية ومنع تلوث تلك المياه بإلقاء مخلفات المصانع في مصادر المياه، و مياه الصرف الصحي والعمل على معالجتها بالوسائل الحديثة وإعادة استخدامه عن طريق ترشيح تلك المياه، إن هذا التلوث يعمل على تقليل نسب المياه وإصابة البشر بأمراض خطيرة و تكاليف علاج هذه الامراض أكبر بكثير من نفقات معالجة تلك المياه فالإنسان يعمل على استنزاف موارد البيئة من أجل حاجات ورفاهية وقتية ، أخطارها وخيمة على الأجيال القادمة^{١١}.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والاستراتيجي لحماية البيئة في العراق

شهدت البيئة العراقية على مدى العقود الماضية تحديات جسيمة ناتجة عن الحروب المتعاقبة، والتوسع العمراني غير المنظم، والنشاطات الصناعية غير المراقبة، مما أدى إلى تدهور العناصر البيئية الأساسية كالماء، والهواء، والتربة. تزامنت هذه التحديات مع تغيرات مناخية عالمية أثرت بشكل كبير على الموارد الطبيعية في العراق، ما جعل الحاجة إلى حماية البيئة والحفاظ عليها أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. في هذا السياق، تسعى الدولة العراقية إلى وضع إطار قانوني واستراتيجي شامل يهدف إلى حماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة. يتضمن هذا الإطار مجموعة من التشريعات والقوانين الوطنية مثل قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ وقانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠، التي تلزم الجهات الصناعية والمشاريع الكبرى بالالتزام بمعايير صارمة للحد من الانبعاثات وإدارة النفايات. إلى جانب الإطار القانوني، تسعى الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة إلى معالجة الآثار البيئية السلبية الناتجة عن النشاطات البشرية والتغيرات المناخية، وذلك من خلال تبني خطط عمل تنفيذية تعزز مفهوم الاستدامة، وتحفز استخدام التقنيات الصديقة للبيئة والطاقة المتجددة. ومع انضمام العراق إلى الاتفاقيات البيئية الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ والتزامه بتقديم مساهمات محددة وطنياً (NDCs)، تبرز أهمية الربط بين الإطار الوطني للبيئة والمعايير الدولية، مما يعكس رغبة العراق في مواكبة الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ وحماية الموارد الطبيعية. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني والاستراتيجي لحماية البيئة في العراق، مع دراسة التحديات التي تواجه تنفيذ هذه التشريعات والاستراتيجيات، ومدى توافقها مع المعايير الدولية، من أجل تحقيق بيئة نظيفة ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المطلب الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة في العراق

يتضمن النظام القانوني العراقي عدة قوانين ولوائح تهدف إلى حماية البيئة من التلوث، وضمان حق المواطنين في العيش في بيئة نظيفة. من أبرز هذه القوانين

أولاً/ قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩: يُعد قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ أحد التشريعات الرئيسية التي تهدف إلى حماية البيئة في العراق، حيث يحدد الإطار القانوني لحماية عناصر البيئة الأساسية، بما في ذلك الهواء، والماء، والتربة، والتنوع البيولوجي. كما يضع القانون أسسًا قانونية للتعامل مع المخاطر البيئية ويحدد العقوبات على الأنشطة التي تسبب التلوث.

ان من اهم المواد الرئيسية المتعلقة بحماية البيئة في هذا القانون هي المواد المتعلقة بحماية الهواء من التلوث

كالمادة (٢): تُلزم الجهات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلوث الهواء، خاصة الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية وحرق النفايات. والمادة (١٠): تُلزم المنشآت الصناعية بتركيب معدات للتحكم في الانبعاثات الضارة واستخدام تقنيات الحد من التلوث، مع التركيز على الانبعاثات مثل ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين. أيضاً هناك مواد تتعلق بحماية الموارد المائية كالمادة (١٢): تحظر تصريف المخلفات السائلة أو المواد الكيميائية في الأنهار والمسطحات المائية إلا بعد معالجتها وفق المعايير البيئية المحددة. وأيضاً المادة (١٤): تنص على حماية المياه الجوفية من التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية، وتحدد عقوبات صارمة للمخالفين. كذلك هناك مواد تتعلق بإدارة النفايات وحماية التربة مثل المادة (١٦): تُلزم جميع الجهات بتطبيق إجراءات إدارة النفايات بطريقة بيئية آمنة، بما في ذلك فصل النفايات ومعالجتها. المادة (١٨): تنص على ضرورة معالجة النفايات الصناعية والزراعية قبل التخلص منها، مع التأكيد على منع دفن المواد الخطرة في التربة دون معالجة^{١٢}.

ولعل من اهم التحديات التي تواجهه هذا القانون محدودية البنية التحتية حيث تفتقر الجهات المعنية إلى تجهيزات كافية لرصد الانبعاثات ومراقبة الالتزام بالمعايير البيئية. كذلك نقص الكوادر المؤهلة: قلة الخبراء والمتخصصين في المجالات البيئية داخل المؤسسات المسؤولة يؤدي إلى ضعف تنفيذ القانون ومتابعته. وأيضاً تداخل الصلاحيات: تعاني المؤسسات البيئية من تداخل الصلاحيات بين الهيئات الحكومية المختلفة، مما يؤدي إلى تأخير الإجراءات وتضارب القرارات.

ثانياً/ قانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠: يُعتبر قانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠ خطوة مهمة نحو تعزيز الحوكمة البيئية في العراق. من خلال تطبيق هذا القانون، يمكن تقليل الأضرار البيئية، وحماية الصحة العامة، وضمان التزام العراق بتعهداته الدولية في مجال الحد من التلوث الهوائي. كما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز التنمية المستدامة عبر دعم التقنيات البيئية النظيفة.

يهدف هذا القانون إلى حماية جودة الهواء من التلوث، وهو يركز بشكل خاص على تنظيم الانبعاثات من محطات الكهرباء والمصانع. يلزم القانون الجهات المعنية باتخاذ إجراءات وقائية، بما في ذلك استخدام تقنيات الحد من الانبعاثات وتركيب مرشحات ونظم إزالة الكبريت^{١٣}.

ولعل من أبرز المواد القانونية في قانون الهواء النظيف هي المادة (٣): تلزم جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلوث الهواء من خلال تطوير برامج ومبادرات تساهم في تحسين جودة الهواء. والمادة (٧): تحظر حرق النفايات أو المواد الملوثة في الهواء الطلق دون اتخاذ الإجراءات البيئية اللازمة للحد من الانبعاثات الضارة. كذلك المادة (١٠): تلزم المنشآت الصناعية بتركيب أجهزة حديثة لمعالجة الانبعاثات الهوائية وضمان الالتزام بالمعايير البيئية المحددة. وأيضاً المادة (١٥): تنص على فرض عقوبات وغرامات مالية على الجهات التي تتسبب في تلوث الهواء أو تخالف المعايير البيئية المقررة. والمادة (١٧): تدعو إلى نشر الوعي البيئي وتعزيز التعليم حول أهمية الهواء النظيف وآليات حمايته^{١٤}.

رغم وجود قانون الهواء النظيف، يواجه العراق تحديات كبيرة في تطبيقه بسبب: ضعف البنية التحتية اللازمة لرصد جودة الهواء بشكل مستمر. محدودية الوعي البيئي لدى بعض الجهات الصناعية. التأثيرات السلبية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية، التي تعيق تنفيذ المشاريع البيئية الكبرى.

المطلب الثاني: الاستراتيجية البيئية الوطنية العراقية

إن الاستراتيجية وخطة العمل البيئيين الوطنيين هي وثيقة استراتيجية وطنية قطاعية للعراق، ينطبق على الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٧ هدفها الرئيسي هو تحسين نوعية الحياة ومعيشة السكان من خلال حماية الموارد الطبيعية ودعم الممارسات المستدامة تقييم القضايا ذات الصلة بالوضع البيئي واقتراح الحلول السليمة بيئياً؛ الحد من التأثيرات المحتملة لتدهور البيئة، وبناء الوعي المؤسسي والتربوي للحفاظ على البيئة؛ خارطة طريق واضحة لتطبيق مبادئ الإدارة البيئية السليمة؛ تطوير حلول استراتيجية قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات البيئية العالمية. وتتكون الاستراتيجية من ٤ فصول بالإضافة إلى خطة العمل. يحتوي الفصل الأول على المقدمة؛ الفصل الثاني وصف عام للوضع البيئي في العراق؛ الفصل الثالث هو تحليل القضايا البيئية الرئيسية وذات الأولوية وتحديد الأهداف الاستراتيجية. ويتناول الفصل الرابع منهجيات وآليات وأدوار المؤسسات المختلفة في عمليات الرصد والتقييم؛ والفصل الخامس هو خطة العمل لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية البيئة والتي تتضمن مجموعة من البرامج والمشاريع لتنفيذ كل هدف من الأهداف الاستراتيجية^{١٥}.

إن الاستراتيجية البيئية لبلد ما هي مجموعة مبادرات مصممة بهدف التخفيف من الآثار السلبية على البيئة، كترشيد استهلاك الطاقة والوقود، وزيادة الاعتماد على الموارد المستدامة والطاقة المتجددة. لكن فترة تطبيق هذه الاستراتيجية تزامنت مع انطلاق العمليات العسكرية ضد داعش في العام ٢٠١٤ والتي استمرت حتى العام ٢٠١٧، وحال ذلك دون تنفيذها بشكل تام في موعدها المحدد. ومع تنامي

الاستقرار في العراق، إضافة إلى الالتزامات التي تعهد بها للتصدي لأثار التغير المناخي، فقد حان وقت إطلاق استراتيجية جديدة. بناءً على ذلك يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم للحكومة العراقية، متمثلة بوزارة البيئة، لتحديث الاستراتيجية الحالية بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من خلال سلسلة من الجلسات الاستشارية في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي. ولمعرفة خطط الوزارات القطاعية المعنية وتطلعاتها ضمن السياق الوطني، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة استطلاعية للخبراء المشاركين بوضع الخطة الجديدة. وفقاً إلى عدة عوامل منها المعاناة التي سببتها جائحة كورونا للقطاع البيئي العراقي، وتعهد العراق بالالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغير المناخي واتفاقية باريس من خلال المساهمات المحددة وطنياً (NDC)، جعلت من تحديث وزارة البيئة للاستراتيجية الحالية ضرورة ملحة، بدءاً من ٢٠٢٣ واستمراراً حتى ٢٠٢٨. للتحقق من البيانات التي جمعتها وقدمتها وزارة البيئة، وبالمقارنة مع ما تم نشره على شبكة الانترنت من قبل الوزارات القطاعية الأخرى، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقرير أساسي للاستراتيجية البيئية المحدثة ومناقشته مع ممثلي الوزارات القطاعية (وزارة البيئة، وزارة التخطيط وأصحاب المصلحة الآخرين) والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة تحسين البيئة في إقليم كردستان. تم السعي للحصول على توافق آراء الحاضرين خلال جلسات المناقشة بشأن التقرير الأساسي ومحتوياته والشكل العام للاستراتيجية البيئية الجديدة. إن تحديث الاستراتيجية البيئية يعني تأكيد التزام العراق بالعمل البيئي الذي يتماشى مع الأولويات الوطنية والدولية ومع المساهمات المحددة وطنياً، ومن شأنه تسريع تحول العراق إلى دولة أكثر مرونة تجاه التغيرات المناخية في السنوات القادمة، في مختلف قطاعاته^{١٦}.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن حماية البيئة في العراق تمثل تحدياً معقداً يتطلب جهوداً متضافرة من كافة الجهات المعنية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ومن خلال دراسة الإطار القانوني والاستراتيجي لحماية البيئة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع البيئي في العراق.

أولاً/ الاستنتاجات: -

١. رغم وجود قوانين مثل قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ وقانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠، إلا أن ضعف التنفيذ والرقابة يقلل من فعاليتها.
٢. تعاني المؤسسات البيئية في العراق من نقص في التجهيزات الحديثة لرصد التلوث ومعالجته.
٣. أدى تداخل الصلاحيات بين الهيئات المختلفة إلى عرقلة تنفيذ السياسات البيئية.
٤. لا تزال بعض القوانين بحاجة إلى تحديث لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للتغير المناخي.
٥. يُعتبر عدم الاستقرار السياسي والضغط الاقتصادي من أبرز العوائق أمام تحقيق أهداف الاستدامة البيئية.



ثانياً/ الاقتراحات: -

١. إنشاء مراكز متخصصة لرصد التلوث وتطوير تقنيات لمعالجته، مع توفير الدعم المالي والفني لهذه المراكز.
٢. مراجعة القوانين البيئية الحالية لضمان توافقيها مع المعايير الدولية، وزيادة العقوبات على المخالفين لتكون أكثر ردة.
٣. وضع آلية واضحة لتحديد صلاحيات الهيئات البيئية المختلفة، مع إنشاء لجنة وطنية لتنسيق الجهود البيئية.
٤. إطلاق حملات توعية تستهدف المواطنين وأصحاب المشاريع الصناعية حول أهمية حماية البيئة وضرورة الالتزام بالقوانين البيئية.
٥. وسيع الشراكات مع المنظمات الدولية للحصول على الدعم الفني والمالي لتنفيذ مشاريع بيئية مستدامة.

الهوامش:

- (١) نرجس جاسم أعمار: البيئة ومفهومها وعلاقتها بالإنسان، مقال منشور على موقع جامعة المستقبل على الرابط التالي: <https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=44&newid=16636> (٢٠٢٤/١٢/٤).
- (٢) قانون حماية وتحسين البيئة المرقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.
- (٣) رؤى رزاق عبد: الحماية الإدارية للنظام البيئي (دراسة مقارنة)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٤٦ (٣)، ٢٠٢٢، ص ٥٤٤.
- (٤) الفقرة الأولى من المادة ١ من قانون البيئة المصري رقم ٤، لسنة ١٩٩٤.
- (٥) د. علاء الضاوي سبيطة ود. هشام بشير: حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، ط١، المركز القومي، مصر، ٢٠١٣، ص ٢٣-٢٤.
- (٦) عبد القادر ارزيق المخادمي: التلوث البيئي-مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٥.
- (٧) بدرية العوضي: الإطار القانوني للإدارة البيئية، مطبوعات جمعية حماية البيئة، الكويت، ١٩٨٨، ص ٤٠.
- (٨) زينة سمير هاشم: التزام الادارة بالوقاية من الاضرار البيئية في العراق دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠١٨، ص ١٥.
- (٩) راغب الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١٦، ص ٢٣٠.
- (١٠) زينة سمير هاشم، مصدر سابق، ص ١٦.
- (١١) رؤى رزاق عبد، مصدر سابق، ص ٥٤٧.
- (١٢) المواد ٢، ١٠، ١٢، ١٤، ١٦، ١٨ من قانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠.
- (١٣) غرفة تجارة بغداد: الأثر القانوني للتلوث البيئي في بغداد وفق القوانين النافذة، قسم الدراسات والمعلومات، مقال متاح على الرابط التالي: <https://bcc.iq/storage/01JAABCR1TP81E54S8TQJTFQM6.pdf> (٢٠٢٤/١٢/٥).

- (١٤) المواد ١٧، ١٥، ١٠، ٧، ٣ من قانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠.
- (١٥) د. جاسم عبد العزيز الفلاحي: غليان الأرض التحديات البيئية في العراق، ببلومانيا للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٤، ص ١٦٠-١٦١.
- (١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تحديث الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية، مقال متاح على الرابط التالي: <https://www.undp.org/ar/iraq/stories/thdyth-alastratyjyt-alwtnyt-lhmayt-byyt-alraq-wkhtt-alml-altfnfydhyt> (٢٠٢٤/١٢/٤).

المصادر

الكتب:

- (١) بدرية العوضي: الإطار القانوني للإدارة البيئية، مطبوعات جمعية حماية البيئة، الكويت، ١٩٨٨.
- (٢) د. جاسم عبد العزيز الفلاحي: غليان الأرض التحديات البيئية في العراق، ببلومانيا للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٤.
- (٣) راغب الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١٦.
- (٤) عبد القادر ارزيق المخادمي: التلوث البيئي-مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦.
- (٥) د. علاء الضاوي سبيطة ود. هشام بشير: حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، ط١، المركز القومي، مصر، ٢٠١٣.

البحوث المنشورة:

- (١) رؤى رزاق عبد: الحماية الإدارية للنظام البيئي (دراسة مقارنة)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٤٦ (٣)، ٢٠٢٢.
- (٢) الرسائل الجامعية:
- (٣) زينة سمير هاشم: التزام الإدارة بالوقاية من الاضرار البيئية في العراق دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠١٨.

التشريعات الوطنية:

- (١) قانون البيئة المصري رقم ٤، لسنة ١٩٩٤.
- (٢) قانون حماية وتحسين البيئة المرقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.
- (٣) قانون الهواء النظيف رقم ١ لسنة ٢٠١٠.



صفحات الانترنت:

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تحديث الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية، مقال متاح على الرابط التالي: [https://www.undp.org/ar/iraq/stories/thdyth-](https://www.undp.org/ar/iraq/stories/thdyth-alastratyjyt-alwtnyt-lhmayt-byyt-alraq-wkhtt-alml-altnfydhyt)

[alastratyjyt-alwtnyt-lhmayt-byyt-alraq-wkhtt-alml-altnfydhyt](https://www.undp.org/ar/iraq/stories/thdyth-alastratyjyt-alwtnyt-lhmayt-byyt-alraq-wkhtt-alml-altnfydhyt) (٢٠٢٤/١٢/٤).

غرفة تجارة بغداد: الأثر القانوني للتلوث البيئي في بغداد وفق القوانين النافذة، قسم الدراسات والمعلومات، مقال متاح على الرابط التالي: <https://bcc.iq/storage/01JAABCR1TP81E54S8TQJTFQM6.pdf>

(٢٠٢٤/١٢/٥).

(٢) نرجس جاسم اعمارة: البيئة ومفهومها وعلاقتها بالإنسان، مقال منشور على موقع جامعة المستقبل على الرابط التالي: <https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=44&newid=16636>

(٢٠٢٤/١٢/٤).